قراءة في مسائل منتخبة من كتاب (النحويون والقرآن)

أ.م.د. زهير محمد علي
جامعة بغداد
كلية التربية للعلوم الإنسانية (ابن رشد)
قسم اللغة العربية

ملخص البحث :

يعد كتاب (النحويون والقرآن) لشيخنا الدكتور(خليل بنيان الحسون) واحدا من أهم الكتب التي تناولت تعامل النحويين مع كتاب الله ومعجزة نبيه الخالدة القرآن الكريم، ولا سيما ما جاء منه غير منسجم مع تلك القواعد والأصول النحوية التي استقرت في أذهان النحويين بعد استقرائهم لكلام العرب الفصحاء. وتتبع الكتاب بدقة مواقف النحويين من تلك المسائل وما وصفوا به القرآن الكريم من نعوت لا تليق بمكانته العظيمة. وحاول هذا البحث تتبع مسائل الكتاب وإعادة قراءة لعدد من النصوص التي ذكرها النحويون ، وتوضيح ما رموا إليه ، وما قصدوه ، وبيان سبب اللبس الحاصل في فهم تلك النصوص، أو بيان القراءات الأخرى التي يمكن أن تُحمل عليه، وما يُستنتج منها. بما يحفظ النحوي ويحفظ القرآن المجيد . وحاول البحث إعادة قراءة للنصوص القرآنية التي تبدو أنها جاءت على غير القياس الذي وضعه النحويون ، أو جاءت على غير الشائع من كلامهم، أو القليل، أو النادر ، أو الشاذ. وبيان الفرق بين النصوص العربية (شعرية أو نثرية)، والنص القرآني . وحاول البحث أيضا الوقوف على تلك النصوص القرآنية ، وتتبع أقوال المفسرين فيها، للكشف عن السر البلاغي ، والنكتة الدلالية، والعلة التعبيرية التي من أجلها آثر القرآن المعجز هذا الاستعمال .

المقدمة :

لا شك في أنّ من يطالع كتب النحو والتفسير يجد أنّ تعامل النحويين والمفسرين مع كتاب الله لم يكن مثاليا، فقد ارتضوا منه ما يطابق قواعدهم وأصولهم التي استقرت في أذهانهم ونعتوا ما خالفها بنعوت لا تليق بمقامه كونه كتاب الله المعجز ومعجزة نبيه الخالدة الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بلسان عربي مبين. وكانت معارضتهم لما خالف قواعدهم من القرآن معارضة ظاهرة بينة أحيانا، وخفية مستترة في أحايين أخرى، وعمدوا في كثير من الأحيان إلى التقدير والتأويل الذي يحرِّف النص ويسيء إلى نظمه ويذهب ببهائه ويضيع الفرصة في الكشف عن أسراره ومعاجزه. ومن هنا برزت الصيحات الناقدة لمنهجهم والداعية إلى ما يعرف بـ(النحو القرآني) الذي يقوم على أسس وقواعد

وأصول قرآنية خاصة بالأسلوب القرآني لا يختلط بها كلام العرب من شعر ونثر. ولعل أولى الدعوات الواضحة عند المحدثين نجدها عند الدكتور (إبراهيم أنيس) في كتابه (من أسرار اللغة)، تبعتها أخر للدكتور (تمام حسان) في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)، والدكتور (أحمد عبد الستار الجواري) في كتابه (نحو القرآن)، والدكتور (جميل الظفر) في كتابه (النحو القرآني قواعد وشواهد)، والدكتور (أحمد مكي الأنصاري) في كتابه (نظرية النحو القرآني). ولعلي لا أكون مغاليا إذا قلت إنّ كتاب (النحويون والقرآن) لشيخنا الدكتور خليل بنيان الحسون أكثر الكتب التي تندرج ضمن هذه الجهود المدافعة عن القرآن الكريم وضوحا، إذ ترصد بدقة أقوال النحويين في الآيات الشريفة التي جاءت مخالفة لقواعدهم النحوية. وكشف عن أقوال لم نكن نتوقعها من نحوييننا الذين نذروا أعمارهم للدفاع عن القرآن الكريم ولغتنا العربية . وتناول الكتاب عشرات المسائل التي منعها النحاة أو وصفوها بالقليلة أو الشاذة أو المخالفة للقياس أو الضرورة على الرغم من ورودها في كتاب الله العظيم. وقدم الكتاب أدلة كثيرة تثبت ذهولهم عن النص القرآني وانشغالهم بتخريج بيت شعري لا يعرف قائله فضلا عن أن آثار الصنعة بادية عليه. ومن أعجب العجب أن يصرح النحويون أحيانا بعدم ورود تركيب معين في القرآن الكريم على الرغم من وروده أكثر من مرة . هذه الظلامات التي أوقعها النحويون على القرآن الكريم ترصدها أستاذنا الدكتور خليل بنيان (أطال الله عمره) وقدم الأدلة عليها بما لا يترك مجالا للشك أو التسويغ، وفصل فيها القول وأشبعها دراسة وتحليلا فجزاه الله عن العربية وأهلها خير الجزاء. ومع كل ما قلناه في الكتاب ومؤلفه فإننا وجدنا عددا من المسائل التي وردت فيه يمكن أن تقرأ قراءة أخرى فتُخرج تخريجا يوفق بين قدسية القرآن وكلام النحوي، ووجدنا عددا من أقوال النحويين يمكن أن تُفهم بطريقة أخرى تُقلل أو تزيل الإساءة إلى كتاب الله المعجز. وبحثنا في تلك المسائل عن النكتة الدلالية التي من أجلها أوثر هذا الاستعمال دون سواه .داعين الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة لغة قرآنه العظيم مقدمين اعتذارنا لشيخنا وأستاذنا الدكتور خليل بنيان الحسون مستندين إلى حسن النية وجلال القصد. وقد رتبنا المسائل بحسب ورودها في الكتاب .

المسألة الأولى: ليس لا تنفي المستقبل

ذهب الزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى أنّ (ليس) تستعمل لنفي الحال ، ولا تنفي المستقبل، قال في مفصله: ((ليس ،معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول : ليس زيد قائما الآن، ولا تقول ليس زيد قائما غدا))[١]، وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((اعلم أنّ (ليس) فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال، وذلك أنّك إذا قلت : (زيدٌ قائمٌ) ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت :(ليس زيدٌ قائما)، فقد نفيت هذا المعنى))[٢]. وقال أيضا شارحا قول الزمخشري :((وقوله: لا تقول ليس زيد قائما غدا،يريد أنّها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا

غير، ولا يُنفى بها في المستقبل))[٣] . وقال أبو حيان(ت٧٤٥هـ):((وليس عند بعضهم للنفي مطلقا، وذهب المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري إلى أنّها قد تنفي الاستقبال، ومنعه الزمخشري فقال: لا تقول :ليس زيدٌ قائما غدا))[٤].

وقال شيخنا الدكتور خليل بنيان بعد عرضه نصي ابن يعيش وأبي حيان: ((يؤخذ من نصي ابن يعيش وأبي حيان أنّ من يذهب إلى كونها للنفي مطلقا هو (بعضهم)، وأنّ الذين ينسب إليهم القول بنفيها المستقبل هم هؤلاء الأربعة المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري دون سواهم، وعلى هذا فإنّ غير هؤلاء وأولئك يجعلونها مختصة بنفي الماضي لاتصافها بما يتصف به الفعل الماضي))[٥]. ولنا على تعقيب شيخنا ملحوظتان، الأولى: أنّ أبا حيان قال: (قد تنفي الاستقبال)، غير أنّ (قد) سقطت من النص الذي نقله شيخنا. ومعلوم الفرق بين القولين. والثانية: أنّ قول بعضهم إنّها للنفي المطلق وقول الأربعة إنّها قد تنفي الاستقبال لا يُفهم منه أنّ غير هؤلاء وأولئك يقولون باختصاصها بالماضي، بل باختصاصها بالحال، وهو المتفق عليه فيها، قال أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ): ((ليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يتقيد الخبر بزمان، فإنْ تقيد بزمان، أيّ زمان كانت نفته ، كقولهم: (ليس خلق الله مثلهم)))[٦]، وعلق أبو حيان عليه بقوله(وهو الصحيح)[٧]. وعلل ابن يعيش عدم تصرفها بأنها تؤدي معنى المضارع وهي بلفظ الماضي، لأنّها تنفي الحال فاستغنت عن حرف المضارعة[٨]

وما يهمنا هنا هو الخلاف في نفيها الاستقبال، فقد أورد شيخنا ست آيات جاءت فيها (ليس) نافية للمستقبل، هي قوله تعالى:((أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) (هود٨)، و((إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي))(البقرة٢٤٩)، و((وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ))(الانعام ٣٠)، و((إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ))(النساء ١٧٦) و((وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ))(آل عمران ٢٨)، و((لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ))(النور ٦١) وأورد ثلاث آيات جاءت فيها (ليس) للإثبات مع الاستفهام لما هو متجه إلى المستقبل، هي قوله تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ))(الزمر٣٦)، و((أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ))(العنكبوت ٦٨)، و((أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ))(الزمر ٦٠)[٩]

وما يلحظ أن (ليس) في الآيات التسع جاءت لنفي الحال وليس لنفي المستقبل، صحيح أنّ الآيات الكريمة تتحدث عن أحداث ستقع في المستقبل ،لكن النفي حاصل في حال وقوع الحدث وليس في المستقبل، ففي قوله تعالى ((أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) إرادة الاستقبال واضحة لكن (ليس) تنفي صرفه عنهم في ذلك الحال لا في المستقبل، والأمر أكثر وضوحا في قوله تعالى ((وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا

بِالْحَقِّ))، فأنت ترى أن(ليس) تنفي كون هذا حقا في الحال لا في المستقبل، وأي استقبال في قوله تعالى((لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ)؟والكلام نفسه يقال في الآيات التسع. وإذا عدنا إلى نص الزمخشري وجدناه يقول:((ولا تقول: ليس زيد قائما غدا))، فشتان بين تمثيله وبين الآيات التسع.

المسألة الثانية: لا يجوز أنْ يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا

منع النحويون مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا، ونقل السيوطي (ت٩١١هـ) عن أبي حيان استحالة وقوعه، إذ قال: ((وذلك مستحيل من حيث أنّ الشرط يتوقف على مشروطه ،فيجب أنْ يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال))[١٠] ، وعلق شيخنا على كلام أبي حيان بقوله: ((ولو تتبع أبو حيان وأسلافه النحويون آي القرآن تتبعا حسنا لما أقدموا على منع ما منعوه))[١١]، وقد أورد عددا من الآيات جاء فيها ما منعوه ، منها قوله تعالى: ((وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ اللّهَ مِن قَبْلُ))(الأنفال ٧١)، وقوله :(وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ)(الأنفال ٣٨) ، وقوله:(إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ)(التوبة:٤٠)

ولو تتبعنا أقوال النحويين فيه لوجدنا منهم من يصفه بالقلة [١٢]،ومنهم من نفي عنه الحسن [١٣]، ومنهم من جعله محصورا في الضرورة الشعرية[١٤]،ومنهم من أجازه وأكثر من إيراد الشواهد على استخدامه[١٥]،حتى إذا وصلنا إلى السيوطي وجدناه ينقل عن أبي حيان استحالة وقوعه. والأغرب من هذا كله أنّ الرضي(ت٦٨٦هـ) نفى وروده في كتاب الله[١٦] وعند وقوفنا على الآيات الكريمات اللات ورد فيهن هذا التركيب خرجنا بالملحوظات الآتية:

١- إنّ عددا من تلك الآيات ورد فيها الماضي جامدا، في نحو قوله تعالى(إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)(البقرة ٢٧١)، وقوله (وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ)(آل عمران٢٨)، وقوله(وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا)(النساء ٣٨)

ودلالة الفعل الجامد على الحال واضحة بينة .

٢- في الكثير من تلك الآيات ليس هناك معنى الشرطية ،فالحدث الثاني لا يتوقف وقوعه على الأوّل . ويكون المعنى المستخلص من الكلام هو (إنّ وقع هذا الحدث فليس هناك أمر غريب وليس هو ببدع بل قد وقع مثله سابقا). ونلاحظ في مثل هذه الآيات أنّ فاعل الحدث الأول مختلف عن فاعل الحدث الثاني، فيكون المعنى (إنْ فعل زيدٌ هذا الأمر فلا غرابة في ذلك، لأنّ قبله عمرو قد فعل الشيء نفسه) . ومن ذلك قوله تعالى: ((وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ))(العنكبوت ١٨). أو أنّ مفعول الحدث الأوّل مختلف عن مفعول الحدث الثاني، فيؤول المعنى (إنْ فعل زيدٌ هذا الأمر بك فلا غرابة ،لأنّه قد فعل الفعل نفسه بفلان قبلك) . ومن ذلك قوله تعالى:((وَإِن يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ)) (الأنفال ٧١)،

وقوله تعالى:((إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ))(آل عمران ١٤٠) وقد يجتمع الأمران، أي يختلف الفاعل والمفعول، فيؤول المعنى إلى (إنْ فعل زيدٌ كذا بك فقد فعل بكرٌ الشيء نفسه بخالد)، ومن ذلك قوله تعالى:(وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ)) (الحج ٤٢)، و((وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ))(فاطر٤)، و((وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ))(فاطر٢٥) ، ولذلك لجأ عدد من النحويين إلى تقدير جواب ملائم في مثل هذه الايات،من ذلك قوله تعالى((إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ))(قدروا فتأسوا)[١٧]، وفي قوله تعالى(وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ) قدروا (فتسل)[١٨]

٣- نجد في عدد من الآيآت أنّ الحدث الثاني قد وقع وانتهى وجاء الحديث بعد وقوعه، من ذلك قوله تعالى ((إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ))(التوبة ٤٠)، وقوله: ((فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ))(الانعام٨٩)، و(إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ) (الأنفال١٩)، و((إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا))(التحريم٤)، و((وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ))(الأنفال ٣٨)

٤- إنّ عددا من الآيات ليس الحدث الثاني فيها مترتبا على الحدث الأوّل، وإنّما هو سبب لحدوث الأوّل . وإنّما تقدم الثاني مع كونه نتيجه لأهميته ، قال الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) في قوله تعالى: ((وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بالايمَان فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ السَّبِيل))(البقرة١٠٨): ((والفاء – رابطة وما بعدها لا يصح أنْ يكون جزاء الشرط، لأنّ ضلال الطريق المستقيم متقدم على – الاستبدال – والارتداد لا يترتب عليه ، ولأنّ الجزاء إذا كان ماضياً مع (قد) كان باقياً على مضيه، لأنّ (قد) للتحقيق ، وما تأكد ورسخ لا ينقلب ، ولا يترتب الماضي على المستقبل ..... فلا بد من التقدير بأنْ يُقال : ومن يتبدل الكفر بالإيمان فالسبب فيه أنّه تركه ، ويؤول المعنى إلى أنّ ضلال الطريق المستقيم – وهو الكفر الصريح في الآيات – سبب للتبديل والارتداد ، وفسر بعضهم – التبدل – المذكور بترك الثقة بالآيات باعتبار كونه لازماً له فيكون كناية عنه ، وحاصل الآية حينئذ :ومن يترك الثقة بالآيات البينة المنزلة بحسب المصالح التي من جملتها الآيات الناسخة التي هي خير محض ، وحق بحت واقترح غيرها فقد عدل وجار من حيث لا يدري عن الطريق المستقيم الموصل إلى معالم الحق والهدى ، وتاه في تيه الهوى ، وتردى في مهاوي الردى ، واختار ما في النظم الكريم إيذاناً من أول الأمر على أبلغ وجه بأنّ ذلك كفر وارتداد ، ولعل ما أشرنا إليه أولى كما لا يخفى على المتدبر))[١٩] ، ويمكن أنْ يُقال الأمر نفسه في قوله تعالى: (مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ)(الإنعام١٦)، و((فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ)) (البقرة٢٥٦)، و((وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ))(البقرة٢٣١)، و((وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ

أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا))(البقرة ٢٦٩)، و((وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ))(آل عمران٢٨)، و((وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ))(آل عمران١٠١)، و((وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا))(النساء ١١٦)، و((وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا))(النساء١١٩)، و(وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا)) (النسلء١٣٦)، و((وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ)) (طه٨١)، و(وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا))(الأحزاب٣٦)، و((وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا))(الأحزاب٧١)،و((وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ))(الممتحنة١)، و((وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ)) (الطلاق١)

والحقيقة أنّ هذا القول يُمكن أنْ يكون مقبولا في عدد من الآيات، لكنه ليس كذلك مع غيرها، ففي نحو قوله تعالى: ((وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ))(المائدة٥)، ليس حبوط العمل سببا في الكفر بعد الإيمان، بل الكفر بعد الإيمان سبب في حبوط العمل.

٥- إنّ اقتران الجواب الماضي بـ(قد) الدالة على التحقيق يدل على حتمية الوقوع، فـ(قد) والفعل الماضي يفيدان حتمية الوقوع في المستقبل ، ولذلك جاءت جميع الافعال الماضية مقترنة بـ(قد) الدالة على تحقق الأمر ووقوعه حقا .بخلاف قول الشاعر:[٢٠]

منْ يكدْني بسيّئٍ كنتُ منه ...كلشجا بينَ حلقهِ والوريدِ

فأنت تلحظ أنّ مجيء جواب الشرط ماضيا هنا لا يدخل تحت أيّ من الأبواب التي ذكرناها، فليس الثاني واقعا مسبقا ، والثاني مترتب على الاول لا محالة ، بمعنى أن كونك كالشجا بين حلقه والوريد لا يكون إلا بعد أن يكيدك بسيئ . ولا يصلح أن يكون الأوّل نتيجة والثاني سببا . ومن هنا جاء الشذوذ في هذا البيت. وعدوا قراءة (ان تصبهم سيئة تطيروا بموسى) شاذة، لأنّها لا يصلح عليها أي وجه من الوجوه السابقة وهذا ما يعنيه الرضي في قوله(ولم يأت بالكتاب العزيز)، فلا يعقل أنْ يكون الرضي قد ذهل عن أكثر من ثلاثين آية . وإذا عدنا إلى نص أبي حيان: (وذلك مستحيل من حيث أنّ الشرط يتوقف على مشروطه ،فيجب أنْ يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا ،وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال)) وجدناه يتحدث عن الشرط الذي يتوقف على مشروطه ،والذي يوجب أنْ يتقدم المستقبل على الماضي وذلك محال حقا .فإذا جاء الشرط متكامل الشروط، وجاء الجواب ماضيا ، في نحو قوله (ص) «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[٢١] فواضح فيه الدلالة على حتمية الغفران ،فلا يمكن أن يسبق الغفران العمل. وهذا ما لا يقصده المانعون بحجتهم المنطقية .

المسألة الثالثة: إثبات تاء التأنيث في الفعل المفصول بـ (إلّا)

ينسب إلى جمهور النحويين أنّهم منعوا إثبات (تاء التأنيث) في الفعل المفصول عن

فاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي بـ(إلا)، فأوجبوا : (ما قام إلا هند) و(ما طلع إلا الشمس)، ومنعوا: (ما قامت إلا هند) و(ما طلعت إلا الشمس)، وجعلوا إثبات التاء في مثل هذا الموضع ضرورة، قال أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ): ((وقد قالوا: (ما قعد إلا المرأة)، و(ما قام إلا الجارية)، فحذفوا تاء التأنيث البتة، ولم تأت مثبتة إلا في الضرورة)) [٢٢]، واعترض ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في قوله: والحذفُ مع فصلٍ بالا فُضِّلا.....كـ (ما زكا الا فتاةُ ابنِ العلا) ، إذ قال: (وإذا فُصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور.....فقول المصنف إنّ الحذف مفضل على الإثبات يُشعر بأنّ الإثبات أيضا جائز، وليس كذلك))[٢٣]. ولأجل ذلك عدوا قول ذي الرمه:[٢٤]

طوى النحزُ والأجرازُ ما في غروضِها...وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشعُ

وقول الراجز[٢٥]

ما برئتْ من ريبةٍ وذم....في حربِنا إلا بناتُ العمّ ضرورة .

وقد آخذ شيخنا الدكتور خليل بنيان النحويين في ما ذهبوا إليه، إذ قال: (وقد جاء الإثبات في غير الشعر في كلام الله في قوله تعالى((إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ))(يس٢٩)، وفي قوله ((ن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) (يس٥٣)، ولا شك في أنّ إثبات التاء في الموضعين مع الصيحة وتأنيثها مجازي – إذ يستوي فيها الأمران الإثبات وعدمه في غير الاستثناء– يجعل من مجيئها مع المؤنث الحقيقي أدخل في هذا الشأن وأسوغ،مع قيام ذلك على شاهدين من القرآن))[٢٦]

وإذا عدنا إلى علة المنع التي ذكرها النحويون وجدنا أنّها علة (التنبيه على المعنى)، لأنّ الفاعل الحقيقي ليس الاسم المذكور بعد (إلا)، بل هو المحذوف المقدر بعد الفعل، فالفاعل الحقيقي في قولنا (ما قام الا هند) مقدر، وأصل الكلام(ما قام أحدٌ إلا هند)، ولا شك في أن(أحد) مذكر، فوجب ترك التاء معه.[٢٧] وذهب الرازي (ت٦٠٦هـ) إلى أنّ التأنيث هنا أريد منه المبالغة والتهويل، محتجا على صحة رأيه بتأنيث أسماء الحشر كلها ،كالقيامة والقارعة والحاقة والطامة والصاخة[٢٨] ، ومن المؤكد أنّ الفاعل المقدر مختلف من جملة لأخرى بحسب السياق، فلو قلنا (ما وصل الا الأمتعة) لكان التقدير: (ما وصل شيء إلا الأمتعة). ونلاحظ فرقا جليا بين ما مثل به النحويون وقوله تعالى :(إن كانت الا صيحة واحدة)، فلا يصح التقدير (إنْ كان شيء إلا صيحة واحدة) ، ولا مسوغ لتقدير المفسرين (الأخذة) [٢٩]، أو(الفعلة أو النفخة)[٣٠]، أو(إعادتهم)[٣١]، أو (الواقعة)[٣٢]، أو (العقوبة)[٣٣]، أو (النقمة)[٣٤] ، بل التقدير (إنْ كانت الصيحة إلا صيحة واحدة)، لأنّ المتكلم لا يريد أنْ ينفي وقوع شيء إلا الصيحة، بل ينفي وقوع أكثر من صيحة، ويثبت وقوع الصيحة الواحدة ،فلو كان الكلام (إنْ كانت إلا صيحة) لصح التقدير: (إنْ كان شيء إلا صيحة)، لكن وجود

الواحدة في الآيتين يدل على أنّ أصل الكلام: (إنْ كانت الصيحة إلا صيحة واحدة)،وقد أصاب العكبري(ت٦١٦هـ) كبد الحقيقة حين قال: ((أي ما كانت الصيحة إلا صيحة ، والغرض وصفها بالاتحاد)) [٣٥]، وقال الزمخشري:((والقياس والاستعمال على تذكير الفعل ،لأنّ المعنى : ما وقع شيء إلا صيحة ، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأنّ الصيحة في حكم فاعل الفعل))[٣٦]، ولمح الرازي تقدير المحذوف من المفسر الذي بعده ،إذ قال:(فكان الأصل أنْ يُذكَر ، لكنه تعالى أنّث لما بعده من المفسر وهو الصيحة) [٣٧] وبتقديرنا هذا يكون الموضع موضع وجوب الحاق التاء ،لأنّ الفاعل هنا عائد على مؤنث مجازي على حد قولنا (الشمس طلعت)، قال ابن مالك:[٣٨]

وإنّما تلزم فعل مضمرِ متصل أو مُفهمٍ ذاتِ حرِ

وما يعزز صحة ما ذهبنا اليه أنّه تعالى ذكر الصيحة قبل قوله(إن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ))، فقد جاءت الآية في سياق قوله تعالى:((مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ (يس ٤٩-٥٣) ومن هنا يكون منع النحويين مسوَّغا، وروده في القران الكريم مسوغا أيضا، وكلٌّ جاء في موضعه غير ناب ولا مستهجن، ولا يحتاج إلى تقدير أو تأويل، ولا مسوغ لحيرة النحويين فيه واضطرارهم إلى مخالفة قواعدهم واضطرارنا إلى مؤاخذتهم .فمثل هذا المنهج في التعامل مع النصوص التي جاءت مخالفة لأصولهم يحفظ القران ويحفظ النحويين.

المسألة الرابعة: حذف حرف الجر غير المتعين

منع ابن مالك حذف حرف الجر غير المتعين، ومنه (رغبت أنْ أفعلَ)،لأنّ الفعل (رغب) في العربية يتعدى بـ (في)، فيكون معناه: الإقبال على الشيء، ويتعدى بـ (عن)، فيكون معناه الإعراض عنه. فإذا حذف معه الحرف التبس الأمر على السامع ، ووافقه ابن عقيل إذ قال: ((فإنْ لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو (رغبت في زيد)،فلا يجوز حذف (في)، لأنّه لا يدرى حينئذ هل التقدير: (رغبت عن زيد)، أو في زيد))[٣٩] ورأى شيخنا الدكتور خليل بنيان أنّ هذا الممنوع وارد في قوله تعالى: ((وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ) (النساء١٢٧).[٤٠] والناظر إلى ما منعه ابن مالك وابن عقيل لا يجد بُدا من منعه، فوروده مخالف للمنطق والعقل ومتعارض مع وظيفة اللغة الأساسية وهي الإفهام ، فلا يسمح العقل والمنطق أن نقبل في الكلام ما يسبب اللبس والإيهام ،وما يوقع المتلقي في حيرة ، فلمْ يجانب المانع الصواب ،ولم يقل إلا الحقّ، غير أنّ اللغة لا تخضع

لحكم المنطق على أية حال، فتارة يكون ما خالف المنطق مُرادا ومطلوبا لغاية يقصدها المتكلم قصدا. ولا سيما إذا عرفنا أنّ الإيهام المتعارض مع منطق اللغة يكون أحيانا وجها من وجوه البلاغة المطلوبة، وقد أوردوا عددا من الأبيات وضعوها تحت عنوان الإيهام المقصود. ومنها الإيهام باستعمال فعل الرغبة من دون حرف الجر، قال الشاعر: [٤١]

ويرغبُ أنْ يبني المعاليَ خالدٌ.....ويرغبُ أنْ يُرضي صنيع الألائم

فلم يُعرف، أمدحا قصد أم ذما؟

غير أن الأمرين– أعني مخالفة المنطق والإيهام– لا يمكن أنْ يكونا في القرآن، ولا بدّ لنا من إيجاد غاية أخرى رمى إليها الاستعمال القرآني المعجز .ولذلك لا بد من العودة إلى الآية الكريمة ومعرفة سبب نزولها، وما يتعلق بها من ظروف مقامية عسى أن نقف على علة التعبير وسر الاستعمال. نعود إلى سياق الآية الكريمة، ((يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا)، فإنك ترى أنّها جاءت في سياق الحديث عن يتامى النساء ، وخلاصة ما ذكره المفسرون في سبب نزولها قولان ، الأوّل : أنّها نزلت في مَن تكون في حجره يتيمة بها دمامة ولها مال، فلا يتزوجها ولا يزوجها غيره حتى تموت فيرثها، والثاني: أنّها نزلت في من تعجبه المرأة بجمالها ومالها فيرغب في أنْ يتزوجها من دون أنْ يعطيها ما تستحقه من الصداق[٤٢] فعلى القول الأوّل يكون الحرف المحذوف (عن)، وعلى الثاني يكون الحرف المحذوف (في)، وأغلب المفسرين ذكروا الوجهين من دون ترجيح[٤٣] ورجح صاحب الميزان (ت١٤١٢هـ) الأوّل إذ قال: (والمراد الرغبة عن نكاحهن ، والاعراض عنهن لا الرغبة في نكاحهن فإن التعرض لذكر الرغبة عنهن هو الأنسب للإشارة إلى حرمانهن على ما يدل عليه قوله قبله " لا تؤتونهن ما كتب لهن " وقوله بعده " والمستضعفين من الولدان " فمعطوف على قوله " يتامى النساء " وقد كانوا يستضعفون الولدان من اليتامى ، ويحرمونهم من الإرث معتذرين بأنهم لا يركبون الخيل ، ولا يدفعون عن الحريم))[٤٤]، في حين رجح البلاغي النجفي (ت١٣٥٢هـ) الثاني، بحجة أنّه ليس في القرآن فتوى في اللائي يُرغب عن نكاحهن، بل الفتوى في اللائي يرغب في نكاحهن[٤٥]، ولا أرى في أي من الترجيحين حجة كافية للترجيح. ويبدو أنّ الظاهرتين موجودتان ويشتركان في كونهما منهيا عنهما ،قال الرازي: (وكان اليتيمة تكون عند الرجل فإذا كانت جميلة ولها مال تزوج بها وأكل مالها ، وإذا كانت دميمة منعها من الأزواج حتى تموت فيرثها ، فأنزل الله هذه الآية))[٤٦]، ولما كانت الظاهرتان موجودتين ومنهيا عنهما آثر الإعجاز القرآني حذف حرف الجر ليذهب الكلام إلى كلا المعنيين، فإنْ قال قائل :فما الفرق بين قولك هذا وقولك بالايهام في قول

الشاعر السابق؟ قلت: الشاعر كان يقصد معنى واحدا لا معنيين، وإنّما تعمد الإيهام خوف أنْ يكشف مراده، أما الله تعالى فيقصد المعنيين معا لا معنى واحدا ،فلم يقصد الإيهام البتة. ألا ترى أنّه تعالى حذف مفعولي أعطى في قوله ((فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى))(الليل٥-٧) لا بقصد الإيهام ،بل بقصد أنْ تذهب النفس مذاهب واسعة في نوع العطاء . ويبدو أنّ إرادة الحالتين جعلت السؤال منصبا على ذات النساء لا على وصفهن، قال الرازي: (اعلم أنّ الاستفتاء لا يقع عن ذوات النساء وإنّما يقع عن حالة من أحوالهن وصفة من صفاتهم ، وتلك الحالة غير مذكورة في الآية فكانت مجملة غير دالة على الأمر الذي وقع عنه الاستفتاء))[٤٧].

وقد رد الزركشي (ت٧٩٤هـ) قول من يؤاخذ ابن مالك على منعه بحجة ورودها في هذه الآية بقوله:(شرط ابن مالك في حذف الجار أيضا أمن اللبس ، ومنع الحذف في نحو : رغبت في أنْ تفعل ، أو عن أنْ تفعل ، لإشكال المراد بعد الحذف .وأورد عليه (وترغبون أنْ تنكحوهن) ، فحذف الحرف .وجوابه أنّ النساء يشتملن على وصفين ؟ وصف الرغبة فيهن وعنهن ، فحذف للتعميم)) .[٤٨] وهو ما ذهب إليه الآلوسي أيضا في قوله:(فإنّ أولياء اليتامى – كما ورد في غير ما خبر – كانوا يرغبون فيهن إنْ كنّ جميلات ويأكلون مالهن ، وإلا كانوا يعضلوهنّ طمعاً في ميراثهن ، وحذف الجار هنا لا يعد لبساً بل إجمال ، فكل من الحرفين مراد على سبيل البدل))[٤٩]، وقال سيد طنطاوي (ت١٤٣١هـ): ((وحذف حرف الجار هنا لا يُعد لبسا ، بل يُعد من باب الإجمال والإيجاز البليغ ، لأنّ الجملة الكريمة صالحة لتقدير كلّ من الحرفين السابقين على سبيل البدل ، بالاعتبارين السابقين . أي باعتبار الرغبة فيهن أو الرغبة عنهن فكأنّه – سبحانه – يقول : وترغبون في نكاح بعضهن في حالات معينة وترغبون عن نكاح بعض آخر منهن في حالات أخرى))[٥٠].

فالمانع والمستعمل مصيبان تمام الإصابة .

المسألة الخامسة: إسناد الفعل(مات)إلى ضائر الرفع المتحركة

الفعل (مات) ثلاثي أجوف واوي، لأن مضارعه (يموت)،وذكر اللغويون والمفسرون فيه لغة أخرى هي (مات– يمات) [٥١]، ومنهم من نسب الأولى إلى الكوفيين والثانية إلى الحجازيين[٥٢] ، فإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل، ونون النسوة، ونا المتكلمين) تُضم فاؤه على لغة من قال: (مات–يموت)، فيصبح (مُتّ، ومُتنَ، ومُتنا)، وتكسر فاؤه على لغة من قال: (مات– يمات)، فيصبح (مِتَ، ومِتن، ومِتنا) ومن اللغويين والمفسرين من وصف لغة الكسر بالشذوذ، قال أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ): (ويقال (مُتنا) فهو على لغة من قال مات – يموت، وهي فصيحة، ومن قال(مِتنا) فهو على لغة من قال: مات– يمات، مثل خاف – يخاف، وهو من فعِل– يفعَل جاء شاذا))[٥٣].

وقد آخذ شيخنا الدكتور خليل بنيان أبا جعفر النحاس لنعته ما جاء في القرآن بالشذوذ، إذ قال: ((وترى أنّه وصف الأولى بأنها فصيحة، فالثانية على هذا غير فصيحة، مع إثباته أنّها تحمل على الشذوذ، وكلتاهما في القرآن، وقد جاءت التي حملت على الشذوذ أكثر من التي خصها بوصف الفصاحة، ولم يرد في القرآن مات – يمات، كما لم يرد في الاستعمال، خلافا لمات– يموت الوارد في القرآن، والوارد وحده في الاستعمال، وقد جاءت الميم مكسورة في (مِت، مِتنا، مِتم) في تسعة مواضع في حين جاءت مضمومة في موضعين))[٥٤]. ولشيخنا الحق في ما قاله، وأزيد على قوله أنّ أبا حيان قد تابع أبا جعفر في قوله، إذ قال: ((والضم أقيس وأشهر . والكسر مستعمل كثيراً وهو شاذ في القياس))[٥٥]، ولكنه سرعان ما عاد وذكر اللغة الأخرى، ثم أعقبها بقوله: ((فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللغة ولا شذوذ فيه))[٥٦] ووصف العكبري لغة الضم بأنها الأصل(٥٧)،وعلل الرازي الاستعمال القرآني بقوله: ((كيف اشتهر (مِتنا) بكسر الميم مع أن استعمال القرآن في المستقبل يموت؟ ..... قلنا : فيه وجهان أحدهما : أنّ هذه الكلمة خالفت غيرها ، فقيل فيها :(أموت)، والسماع مقدم على القياس ،والثاني : مات– يمات لغة في مات– يموت ، فاستعمل ما فيها الكسر، لأنّ الكسر في الماضي يوجد أكثر الأمرين أحدهما : كثرة يفعِل على يفعُل وثانيهما : كونه على فعِل يفعَل ، مثل خاف– يخاف ، وفي مستقبلها الضم، لأنه يوجد لسببين أحدهما : كون الفعل على فعَل يفعُل ، مثل طال يطول ، فإن وصفه بالتطويل دون الطائل يدل على أنّه من باب قصَر– يقصُر ، وثانيهما : كونه على فعِل يفعُل ، تقول : فعِلت في الماضي بالكسر وفي المستقبل بالضم))[٥٨]، فالوجه الأوّل الذي ذكره الرازي يوجب كون استعمال المضارع منه (يموت) في القران كله مخالفا للقياس، ولكنه معلل بكون السماع مقدما على القياس. فأنت ترى أنه هرب من نعت لغة الكسر بالشذوذ إلى نعت المضارع (يموت) الذي لم يرد غيره في القرآن بمخالفة القياس. والحق قول شيخنا الدكتور خليل بنيان:((الأجدر أنْ يُحمل مجيء كسر الميم في (مِتنا) وغيره في القرآن مع مجيء الفعل (مات)بالواو دون غيره فيه على أنّه من شأن القرآن ومن أسراره ونظامه، لا أنْ يُبادر إلى حمله على الشذوذ))[٥٩] وبالعودة إلى الاستعمال القرآني ومحاولة الكشف عن سر الاستعمال بالكسر تارة (مِت، ومِتم، ومِتنا) وبالضم تارة أخرى(مُت، ومُتم، ومُتنا)، وجدنا أنّ القرآن الكريم استعمل الضم في موضعين فقط، هما قوله تعالى:((وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ))(آل عمران ١٥٧)

وقوله تعالى: ((وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ))(آل عمران ١٥٨)، في حين استعمل الكسر في تسعة مواضع ، هي قوله تعالى: (قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا)(مريم ٢٣)، و((وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا))(مريم٦٦)، و((أَفَإِن

مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ))(الأنبياء ٣٤)، و((أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ)) (المؤمنون٣٥)، و((أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ))(المؤمنون ٨٢)(الصافات ١٦) (الصافات ٥٣)(الواقعة ٥٦) و((أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ)) (ق٣). وبالعودة إلى قواعد الصرف الخاصة بالفعل الثلاثي الأجوف نجد أنّ الصرفيين قالوا إنّه عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك تضم فاؤه، فنقول في (سام)(سُمتُ)،فإذا قصدنا البناء للمفعول كسرنا فاءه، (سِمتُ)، فمعنى(سُمتُ) وقع السوم مني ومعنى(سِمتُ) وقع السوم عليّ. ويبدو أنّ الفعل (مات) قد حمل على هذه القاعدة، فإنْ قيل إنّ (مات) لازم بخلاف (سام)، قلنا إنّه ربما حمل على معنى المتعدي لخصوصية فيه، ألا ترى أنّه يوحي بالوقوع على الفاعل حتى عندما يستخدم لازما في نحو قولنا(مات زيدٌ)،فمعنى هذا التركيب وقع الموت على زيد. فخصوصية هذا الفعل جعلت معنى(مِت) وقع علي الموت بتأثير خارجي ، كأنه بفعل فاعل ظاهر، ومعنى (مُت) لا يتضمن إيقاع الموت من فاعل خارجي ظاهر.

ولعلنا نتلمس إرادة معنى الموت التلقائي في (مُت) من استعماله مقابل (القتل):في الموضعين اللذين استُخدم فيهما،(وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)، و((وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ))، وهذا لا نجده في الآيات الأخرى التي استُعمل فيها الفعل مكسور الفاء(مِتُ).

المسألة السادسة: اتفاق الشرط والجواب فعلا وفاعلا

خطّأ أبو البقاء العكبري اتحاد الشرط والجواب في الفعل والفاعل، إذ قال:(إنّ جواب الشرط يخالف الشرط ،إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم: قمْ تقمْ))[٦٠]، وعدّ البيضاوي(ت٦٨٥هـ) اتحادهما ضعيفا، قال في قوله تعالى: ((قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً)) (إبراهيم ٣١): ((وقيل هما جوابا أقيموا وأنفقوا مقامين مقامهما ، وهو ضعيف لأنّه لا بدّ من مخالفة ما بين الشرط وجوابه ، ولأنّ أمر المواجهة لا يُجاب بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحدا))[٦١]. وعلق شيخنا الدكتور خليل بنيان على تخطئة أبي البقاء بقوله: ((إنّ تخطئة الاتفاق في الفعل والفاعل في الشرط والجواب على هذا النحو دونما تقييد هي الخطأ))[٦٢]، وأورد أربعة شواهد قرآنية جاء فيها الشرط والجواب متفقين في الفعل والفاعل، هما قوله تعالى: ((وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى))(النساء ١٤٢)، و((إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ))(الاسراء ٧)، و((وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ))(الشعراء ١٣٠)، و((وَإِذَا انقَلَبُواْ إِلَى أَهْلِهِمُ انقَلَبُواْ فَكِهِينَ))(المطففين ٣١)، ولم يفت شيخنا أنّ الجواب في المواطن الأربعة جاء مقيدا، وهو ما سوغ اتفاقهما، غير أنّه آخذ أبا البقاء لتخطئته المطلقة من دون تقييد.(٦٣). ومن ينعم النظر في نص أبي البقاء يرى أنّ التقييد حاصل في المثال الذي أورده(قم تقم)،

فأنت ترى أنّ المثال غير مقيد ،فالتخطئة إذن واقعة على الاتحاد غير المقيد. ثم رفض شيخنا تخطئة أبي البقاء حتى في حال عدم التقييد، إذا قال: ((ولا موجب لتخطئة اتفاق الشرط والجواب في الفعل والفاعل وإن جاء ذلك دون تقييد بحال أو بمتعلق، إذ بوسعنا أنْ نقول :(إنّهم قوم أباة إنْ يهبوا يهبوا فلا يُبقوا على شيء)، وأنْ نقول:(إنّكم خيار الناس إنْ تُعطوا تعطوا فيبلغ نائلكم الأدنى والأقصى) ولا يبعد أنْ نجد مثل هذا في تراثنا))[٦٤]

والحقيقة أنّ ما مثل به شيخنا خلا من القيد اللفظي ، لكنّه لم يخلُ من القيد المعنوي ، فأنت ترى أنّ المعنى المتحصل من قولنا:(إنْ يهبوا يهبوا): (إنْ يهبوا يهبوا هبة كبيرة)، والمعنى المتحصل من قولنا : (إنْ تعطوا تعطوا) هو: (إنْ تعطوا تعطوا عطاء كثيرا)، والسياق الذي ورد فيه الكلام يدل على المعنى المراد، ولذلك جاء المثالان مسبوقين ومتلوين بما يوحي بالقيد، فقد سبق القول الأوّل بقوله: (إنهم قوم أباة)، وتلاه بقوله: (فلا يُبقوا على شيء)، وسبق القول الثاني بقوله:(إنّكم خيار الناس)، وتلاه بقوله:(فيبلغ نائلكم الأدنى والأقصى))

المسألة السابعة: الظرف إذا كان لغوا فالأحسن تأخيره

هذا ما نص عليه ابن يعيش بقوله : ((واعلم أنّ الظرف إذا كان خبرا فالأحسن تقديمه ، وإذا كان لغوا فالأحسن تأخيره، مع أنّ كلاً جائز، وهما عربيان،)) [٦٥]، وسوغ ابن يعيش مجيئه في القرآن الكريم متأخرا وهو لغو في قوله تعالى: ((ولم يكن له كفوا أحد)) (الإخلاص٤) بقوله: ((فإنْ قلت فالقرآن يتخير له لا عليه، قيل له الظرف هنا وإنْ لم يكن خبرا فإنّ سقوطه يُخلّ بمعنى الكلام، ألا تراك لو قلت(ولم يكن كفوا أحد لم يصح الكلام)،إذا كان معطوفا على الخبر الذي هم (لم يلد)، والخبر إذا كان جملة افتقر إلى العائد، فلما لزم الإتيان به ،ولم يجز سقوطه صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه ، فقدم لذلك، فأما قول الشاعر:[٦٦] لتقربنّ قُرُبًا جلذيا .... ما دام فيهنّ فصيلٌ حيّا

فإنّه قدّم الجار والمجرور مع أنّه لغو، لأنّه شعر، والشاعر له أنْ يأتي بالجائز، وإنْ كان غير المختار))[٦٧] وعلق شيخنا على قول ابن يعيش قائلا: ((وقد أثار ابن يعيش أمرا لم يحسن توجيهه ،فإنّ لزوم الإتيان بالخبر وعدم جواز سقوطه لا يلزمان بتقديمه، إذ إنّ تقديمه وتأخيره مع لزوم الإتيان به سواء مادام مذكورا، ثم إنّ تقديمه في الآية وفي الشاهد لم يكن بسبب لزومه ،وإنّما لمقتضى سبك الكلام وانتظامه ، ولو أخر فيهما لما تأثر توقف المعنى عليه ،وإنّما تتأثر الصياغة التي تلزم بتقديمه ، وعلى هذا ما كان يحسن بابن يعيش أنْ يحكم على ما جاء في القرآن بأنّه ليس الأحسن))[٦٨]

ولكي نفهم قصد ابن يعيش ومراده لا بد من العودة إلى آراء النحويين السابقين في المسألة ، وأولهم سيبويه (ت١٨٠هـ) إذ قال: ((وتقول (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك)، و(ما

كان أحدٌ مثلُك فيها)، و(ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك) إذا جعلتَ (فيها) مستقَرًّا ولم تَجعلْه على قولك: (فيها زيدٌ قائم) أَجريتَ الصفة على الاسم . فإنْ جعلتَه على قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) نصبتَ، تقول: (ما كان فيها أحدٌ خيراً منك) ، و(ما كان أحدٌ خيراً منك فيها)، إلاّ أنّك إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ . وإذا أردت أنْ يكون مستقراً تكتفي به ،فكلما قدمته كان أحسن، لأنّه إذا كان عاملاً قي شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخِّرهما لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً . والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمامِ مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول . وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربِّي جيّد كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ « ولم يكن له كفوا أحد » وأهل الجَفاَء من العرب يقولون ولم يكنْ كُفُواً أَحدٌ كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقَرَّة .

وقال الشاعر :(٦٩)

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِياً * ما دامَ فيهنّ فَصيلٌ حياً

* فقدْ دَجا اللَّيلُ فَهِيًّا هِيًّا *(٧٠)

فسيبويه يستحسن تأخير الظرف إذا لم يكن مستقرا (أي) خبرا، وغير المستحسن هذا ورد في الشاهد الشاعري ،وليس الأمر كذلك في الآية الكريمة ، لأنّ الظرف فيها وإنْ كان ليس مستقرا لعدم اكتمال المعنى به إلا أنه عومل معاملة المستقر لتوقف المعنى عليه .قال أبو حيان: ((وسيبويه إنّما تكلم في هذا الظرف الذي يصلح أنْ يكون خبراً.... فأنت ترى كلامه وتمثيله بالظرف الذي يصلح أنْ يكون خبراً . ومعنى قوله : مستقراً ، أي خبراً للمبتدأ ولكان . فإنْ قلت : فقد مثل بالآية الكريمة . قلت : هذا الذي أوقع مكياً والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه ، وإنما أراد سيبويه أنّ الظرف التام هو في قوله : ما دام فيهن فصيل حياً

أجرى فضلة لا خبراً . كما أنّ (له) في الآية أجرى فضلة ، فجعل الظرف القابل أنْ يكون خبراً كالظرف الناقص في كونه لم يستعمل خبراً ، ولا يشك من له ذهن صحيح أنّه لا ينعقد كلام من قوله : ولم يكن له أحد ، بل لو تأخر كفواً وارتفع على الصفة وجعل له خبراً ، لم ينعقد منه كلام ، بل أنت ترى أنّ النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو كفو ، وله متعلق به ، والمعنى : ولم يكن له أحد مكافئه)) .(٧١)

وقال الآلوسي: ((إنّ الظرف هنا وإنْ لم يكن خبراً مبطل سقوطه معنى لكلام، لأنّك لو قلت لم يكن كفواً أحد لم يكن له معنى ،فلما احتيج إليه صار بمنزلة الخبر))(٧٢)

وحينما أصبح (له) بمنزلة الخبر عومل معاملته في جواز التقديم إذا طلبته علة بلاغية، قال الزمخشري: ((فإن قلت : الكلام العربي الفصيح أنْ يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه ، فما باله مقدما في أفصح كلام

وأعربه ؟ قلت : هذا الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه ، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف ، فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقدم وأحراه)) .[٧٣]

وعلق صاحب الإنصاف على كلام الزمخشري بقوله: ((نقل سيبويه أنّه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ (ولم يكن أحدٌ كفوا له) ، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف مع الخبر على الاسم ، وذلك أنّ الغرض الذي سيقت له الآية نفي المكافأة والمساواة عن ذات الله تعالى ، فكان تقديم المكافأة المقصود بأنْ يُسلب عنه أولى ،ثم لما قدمت لتسلب ذكر معها الظرف ليبين الذات المقدسة بسلب المكافأة ، والله أعلم)) [٧٤]، وقال الرازي:((الكلام العربي الفصيح أنْ يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم ، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه ، فما باله ورد مقدماً في أفصح الكلام ؟ والجواب : هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الله ، واللفظ الدال على هذا المعنى هو هذا الظرف ، وتقديم الأهم أولى ، فلهذا السبب كان هذا الظرف مستحقاً للتقديم)).[٧٥] وهذا ما قصده ابن يعيش حين قال: ((الظرف هنا وإنْ لم يكن خبرا فإنّ سقوطه يُخلّ بمعنى الكلام)،فلم يقصد أنّ لزوم الإتيان بالخبر، وعدم جواز سقوطه يلزمان بتقديمه، وإنّما أراد أنّ عدم جواز سقوطه جعلته بمنزلة الخبر، ثم قُدِّم لعلة معنوية.

المسألة الثامنة: الحمل على التوهم

اختلف النحويون والمفسرون في قوله تعالى: ((كَيْفَ يَهْدِي اللّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ)) (ال عمران ٨٦)، والخلاف في ما عطف عليه الفعل (شهدوا)، فكانوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّه معطوف على قوله (كفروا)، وظاهر هذا القول فاسد لأنّه يؤدي الى فساد المعنى، لأنّ الآية تتحدث عن المرتدين الذين كفروا بعد إيمانهم ، وجعل (شهدوا) معطوفا على (كفروا) يجعل الكفر قبل الإيمان، ويدفع هذا الفساد إذا جعلنا الواو لا تفيد الترتيب، قال أبو حيان: ((وشهدوا : ظاهره أنّه معطوف على قوله كفروا ، وبه قال الحوفي ، وابن عطية ، ورده مكي وقال : لا يجوز عطف : شهدوا ، على : كفروا ، لفساد المعنى ، ولم يبين من أي جهة فساد المعنى ، وكأنّه توهم الترتيب ، فلذلك فسد المعنى عنده وقال ابن عطية : المعنى مفهوم أنّ الشهادة قبل الكفر ، و: الواو، لا ترتب))[٧٦]

الثاني: أنّه معطوف على معنى (إيمانهم)، فالتقدير (بعد أن آمنوا وشهدوا)[٧٧]

الثالث: أنّه ليس معطوفا على شيء، فالواو حالية وهناك(قد) مقدرة ، وأصل الكلام (بعد أن آمنوا وقد شهدوا)[٧٨] ، ونقل شيخنا الدكتور خليل بنيان نص الزمخشري في توجيه الآية الكريمة، ((فإنْ قلت :علامَ عطف قوله (وشهدوا) ؟ قلت : فيه وجهان، أنْ يُعطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل، لأنّ معناه :بعد أنْ آمنوا، كقوله تعالى – فأصدق وأكن – وقول

الشاعر : * ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب))[٧٩]. وعلق عليه قائلا: ((وتراءى لنا أنّ الزمخشري قد أحسن هنا وأساء ،أمّا إحسانه فهو حمله عطف (وشهدوا) على المصدر على تقدير (أن آمنوا)، وأمّا إساءته فحمل ذلك على التوهم، بما استشهد به مما هو معروف عندهم على هذا الحمل))[٨٠] ، فاستشهاد الزمخشري بآية كريمة وبيت شعري حملهما عدد من النحويين على التوهم جعل شيخنا يفهم أنّه يقول بالتوهم، وبالعودة إلى نص الزمخشري : ((أنْ يُعطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل، لأنّ معناه : بعد أنْ آمنوا، كقوله تعالى – فأصدق وأكن)) نجد أنّه يعني أنّ بين الموضعين تشابها من حيث أنّ كليهما ناظر إلى معنى اللفظ لا إلى اللفظ)، ولنا دليل آخر على قصده ومراده ، وجدناه عند تخريجه لقوله تعالى: ((لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ))(المنافقون١٠)، فلم يقل فيه بالتوهم ، بل قال: ((كأنه قيل أصدق))[٨١]

وبالعودة إلى الآية الكريمة نجد أنّ المفسرين قد تنبهوا إلى مسألة مهمة ،وهي أنّ الإيمان ليس الشهادة بأحقية الرسول (ص) فحسب ،لأنّ العطف يقتضي التغاير ، قال الرازي: ((فعطف الشهادة بأنّ الرسول حق ، على الإيمان ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فيلزم أنّ الشهادة بأنّ الرسول حق مغاير للإيمان، وجوابه : أنّ مذهبنا أنّ الإيمان هو التصديق بالقلب ، والشهادة هو الإقرار باللسان ، وهما متغايران، فصارت هذه الآية من هذا الوجه دالة على أنّ الإيمان مغاير للإقرار باللسان، وأنّه معنى قائم بالقلب))[٨٢]. وما هو ثابت عند المسلمين فضلا عن التغاير بين الإيمان والشهادة باحقية الرسول (ص)، أنّ الشهادة تكون سابقة للإيمان. فالمسلم هو من شهد بوحدانية الله ورسالة محمد(ص)،ولا يكون مؤمنا حتى يستقر الإيمان في قلبه .ويبدو أنّ التغاير في بناء المعطوف والمعطوف عليه ومجيء المعطوف فعلا ماضيا يحملان إشارة خفية إلى هذا المعنى والله أعلم.

الخاتمة والنتائج

تتبع البحث كتاب (النحويين والقرآن) لشيخنا الدكتور (خليل بنيان الحسون)، وما سجله على النحويين من ملحوظات دقيقة بشأن التعامل مع لغة القرآن الكريم وما نقله عنهم من نصوص توحي أو تصرح بإساءات لكتاب الله حينما يخالف نص منه قواعدهم وأحكامهم التي وضعوها من استقرائهم لكلام العرب الفصحاء. وتوصل البحث بعد رحلته مع الكتاب إلى النتائج الآتية:

١- أنّ شيخنا الدكتور (خليل بنيان الحسون) كان دقيقا في استقصائه لأقوال النحويين ،وتتبعه لمواقفهم بشأن المسائل القرآنية التي لا تنسجم مع ما استقر في أذهان النحويين من قواعد وأصول. وقد أحسن أيضا في إشارته إلى مسائل ربما اختص بها الأسلوب القرآني وغفل عنها النحويون.

٢- حاول البحث إعادة قراءة لعدد من النصوص التي ذكرها النحويون ،وتوضيح ما رموا إليه ،وما قصدوه ،وبيان سبب اللبس الحاصل في فهم تلك النصوص، أو بيان القراءات الأخرى التي يمكن أن تُحمل عليه، وما يُستنتج منها. بما يحفظ النحوي ويحفظ القرآن المجيد

٣- حاول البحث إعادة قراءة للنصوص القرآنية التي تبدو أنها جاءت على غير القياس الذي وضعه النحويون ،أو جاءت على غير الشائع من كلامهم، أو القليل، أو النادر ، أو الشاذ. وبيان الفرق بين النصوص العربية (شعرية أو نثرية)، والنص القرآني .

٤- حاول البحث أيضا الوقوف على تلك النصوص القرآنية ، وتتبع أقوال المفسرين فيها، للكشف عن السر البلاغي ، والنكتة الدلالية، والعلة التعبيرية التي من أجلها آثر القرآن المعجز هذا الاستعمال . وأخيرا ندعو الله العلي القدير أنْ يحفظ لغتنا ،لغة كتابه المبين، وأنْ يحفظ خدمتها، ومنهم شيخنا الدكتور (خليل بنيان الحسون)،وأن يجعلنا منهم .إنّه سميع مجيب.

الهوامش

١- شرح المفصل ٣٦٥/٤

٢- المصدر نفسه ٣٦٦/٤

٣- المصدر نفسه ٣٦٦/٤

٤- ارتشاف الضرب:١١٥٧/٢

٥- النحويون والقرآن:٤٠

٦- التوطئة ٢٢٨

٧- ارتشاف الضرب ١١٥٧/٢

٨- ينظر شرح المفصل ٣٦٦/٤

٩- ينظر النحويون والقرآن ٤١-٤٢

١٠- همع الهوامع٥٩/٢

١١- النحويون والقرآن٥١

١٢- ينظر الكافية الشافية ٢٦٧/٢وشرح ابن عقيل٣٧١/٢

١٣- ينظر المقتضب ٥٩/٢،وشرح المفصل١٥٧/٨

١٤- ينظر شرح الرضي ١٠٦/٤ والبحر المحيط ٣٧٠/٤

١٥- ينظر توضيح المقاصد ١٢٧٨والبحرالمحيط ٣٧٠/٤

١٦- ينظر شرح الرضي٢٤٢/٢

١٧- ينظر البحر المحيط ٦٢/٣ ومغني اللبيب ١٧٥/٢ودراسات لأسلوب القران ق١ج٣ص٢٥٣

١٨- ينظر البحر المحيط٣ /١٣٣ ومغني اللبيب ١٧٥/٢ودراسات لأسلوب القرآن ق١ ج٣ ص ٢٥٣

١٩- روح المعاني٣٥٦/١

٢٠- البيت لأبي زبيد الطائي: ينظر شرح الرضي١٠٦/٤،وشرح ابن عقيل٣٧١/٢،و الخزانة٧٩/٩

٢١- الحديث في صحيح البخاري (الإيمان)٣٥

٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف:١١١/١

٢٣- شرح ابن عقيل ٤٣٣/١-٤٣١

٢٤- ينظر ديوانه:١٢٩٦،والبيت في شرح المفصل :٨٧/٢،وشرح ابن عقيل: ٤٣٢/١،وشرح الأشموني:٣٩٩/١

٢٥- ينظر أوضح المسالك:٩٩/٢،وشرح الأشموني:٣٩٨/١

٢٦- النحويون والقرآن ٧٣

٢٧- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف:١١١/١

٢٨- ينظر تفسير الرازي:٩٠/٢٦

٢٩- ينظر تنزيل الآيات على الشواهد ٤٥٠

٣٠- ينظر تفسير الرازي ٩٠/٢٦ و الميزان ١٠٠/١٧

٣١- ينظر تفسير الطبري٢٣ /٢٢

٣٢- ينظر تفسير الرازي٦٢/٢٦

٣٣- ينظر البحرالمحيط٣١٧/٧

٣٤- ينظر فتح القدير٣٦٧/٤

٣٥- التبيان في إعراب القرآن ٣٢٠/١

٣٦- الكشاف ٣٢٠

٣٧-الرازي ٦٢/٢٦،وينظر مقتنيات الدرر٧٩

٣٨- شرح ابن عقيل:٤٣١/١

٣٩- المصدر نفسه ٥٣٩/١

٤٠- ينظر النحويون والقرآن١٠٧

٤١- ينظر مغني اللبيب٥٢٦/٢ ،ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها٢٧/١

٤٢- ينظر تفسير الثعلبي٣٩٤/٣و ،و التبيان في تفسير القرآن ٣٤٣/٣،وتفسير السمعاني ٤٨٥/١ والكشاف ٥٦٧،وزاد المسير ٢٠٠/٢

٤٣- ينظر تفسير الثعلبي٣٩٤/٣ ،وتفسير الرازي ٦٢/١١ ،وتفسير الثعالبي ٣٠٥/٢

٤٤- الميزان١٠٠/٥

٤٥- ينظر آلاء الرحمن ٨/٢

٤٦- تفسير الرازي ٦٢/١١،وينظرتفسير البيضاوي٢٦١/٢

٤٧- تفسير الرازي ٦٢/١١

٤٨- البرهان ٣في علوم القرآن/١١٣

٤٩- تفسير الالوسي.١٦٠/٥

٥٠- التفسير الوسيط ٣٢٨/٣

٥١- ينظر تفسير الثعلبي ١٨٩/٣،وتفسير البغوي٣٦٥/١،والتبيان في إعراب القرآن ٩١

٥٢- ينظر تفسير القرطبي ٢٤٧/٤،والبحر المحيط ١٠٣/٣

٥٣- أعراب القرآن(للنحاس) ٣٣٢/٣

٥٤- النحويون والقرآن١٥١

٥٥- البحر المحيط ١٠٣/٣

٥٦- المصدرنفسه١٠٣/٣

٥٧- ينظر التبيان في إعراب القرآن ٩١/١

٥٨- الرازي ١٧١/٢٩-١٧٢

٥٩- النحويون والقران ١٥٢

٦٠- التبيان في إعراب القرآن٢٢٢/١

٦١- تفسير البيضاوي ١٩٩

٦٢- النحويون والقران:١٦١

٦٣- ينظر المصدر نفسه:١٦١

٦٤- المصدر نفسه ١٦٢

٦٥- شرح المفصل:٣٤٣/٤

٦٦- البيت في الكتاب ٥٦/١ والصحاح ٥٦٢/٢

٦٧- شرح المفضل٣٤٣/٤

٦٨- النحويون والقرآن ١٧٧-١٧٨

٦٩- البيت في الكتاب ٥٦/١، والصحاح ٥٦٢/٢

٧٠- الكتاب ٥٧/١

٧١- البحر المحيط ٥٣٢/٨

٧٢- تفسير الآلوسي:٢٧٧/٣٠

٧٣- الكشاف ٢٩٩

٧٤- الانصاف في ما تضمنه الكشاف ٢٩٩/٤

٧٥- تفسير الرازي ١٣٥/٣٢

٧٦- البحرالمحيط٥٤١/٢

٧٧- ينظر الكشاف ٣٨١/١، وتفسير البيضاوي ٦١/٢،و والبحر المحيط ٥٤١/٢

٧٨- ينظر الكشاف ٣٨١/١ ،وتفسير الرازي ١٣٦/٨،ووالبحرالمحيط ٥٤١/٢

٧٩- الكشاف ٣٨١/١

٨٠- النحويون والقرآن:١٩٧

٨١- الكشاف ٤٩٨

٨٢- تفسير الرازي١٣٦/٨وينظرتفسير البيضاوي ٦١/٢

مصادر البحث ومراجعه

١- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي النجفي(ت : ١٣٥٢هـ)،سنة الطبع : ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣ م، مطبعة العرفان - صيداء.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)،تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مصر ١٩٨٩.

٣- الإنصاف في ما تضمنه الكشاف ،لابن المنير الإسكندريّ(ت٦٨٣هـ) الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٥ هـ- ١٩٦٦ م

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة،١٩٦١م

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت

٦- البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، تقديم : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض ، شارك في التحقيق : الدكتور زكريّا عبد المجيد النوقيّ ، والدكتور أحمد النجوليّ الجمل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

٧- البرهان في علوم القرآن ، للزركشيّ ، بدر الدين محمّد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م .

٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)،تحقيق علي محمد البجاوي ،الطبعة : الأولى،،الناشر : بيت الأفكار الدولية / عمان – رياض

٩- التبيان في تفسير القرآن ، للشيخ الطوسيّ (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق وتصحيح : أحمد حبيب قصير العامليّ ، دار إحياء التراث العربيّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة مكتب الإعلام الإسلاميّ ، ١٤٠٩هـ .

١٠- تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) ، لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسيّ (ت ١٢٧٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م .

١١- تفسير البغوي ، للبغويّ(ت ٥١٠هـ) ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، دار المعرفة، بيروت ، د.ت .

١٢- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، للبيضاويّ ، عبد الله بن عمر بن محمّد (ت٦٨٥هـ)، دار الفكر ، بيروت ، د.ت .

١٣- تفسير الثعالبي، للثعالبيّ(ت ٨٧٥هـ) ، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة وآخرينِ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ.

١٤- تفسير الثعلبي، للثعلبي(ت ٤٢٧هـ) ، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .

١٥- تفسير الرازي، (التفسير الكبير)، للرازيّ ، محمّد بن أبي بكر (ت٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة ، بلا محقّق ولا مطبعة، د.ت .

١٦- تفسير السمعاني، للسمعانيّ(ت٤٨٩هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، دار الوطن، السعوديّة–الرياض.

١٧- تفسير الطبري،(جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن)، لابن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ) ، تقديم: الشيخ خليل الميس ، ضبط وتوثيق وتخريج : صدقي جميل العطّار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .

١٨- تفسير القرطبي،(الجامع لأحكام القرآن)، للقرطبيّ ، محّمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ) ، تصحيح : أحمد عبد العليم البردونيّ ، دار إحياء التراث العربيّ، مؤسّسة التأريخ العربيّ، بيروت، (د . ت)

١٩- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ،للسيد محمد طنطاوي، بلا تأريخ

٢٠- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات ، شرح شواهد الكشاف، لمحب الدين الأفندي(ت : ١٠١٦هـ)، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد

٢١- توضيح المقاصد والمسالك على شرح ألفية ابن مالك، للمرادي(ت٧٤٩هـ)،الناشر مكتبة الكليات، الأزهرية.

٢٢- التوطئة ،لأبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)،تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية،١٤٠١-١٩٨١م

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي(ت١٠٩٣هـ)،المطبعة الأميرية، بولاق.

٢٤- دراسات لأسلوب القران الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة

٢٥- ديوان ذي الرمة، شرح الكتور عمر فاروق،بيروت،١٩٩٨م

٢٦- زاد المسير، لابن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ) ، تحقيق : محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

٢٧- شرح ابن عقيل عللا ألفية ابن مالك، لابن عقيل(ت٧٦٩هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر

٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني(ت٩٢٩هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ،لبنان، الطبعة الأولى،١٣٧٥هـ-١٩٥٥م

٢٩- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (ت : ٦٨٦هـ)،تحقيق : تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، سنة الطبع : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م، الناشر : مؤسسة الصادق - طهران

٣٠- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش(ت:٦٤٣هـ)،طبع ونشر :إدارة الطباعة المنيريّة

٣١- الصحاح((تاج اللغة وصحاح العربيّة) لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت بحدود ٤٠٠هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م. الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م.

٣٢- صحيح البخاري، للبخاري(ت٢٥٦هـ)،دار طوق النجاة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤٢٢هـ.

٣٣- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمّد بن عليّ ابن محمّد الشوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

٣٤- الكافية الشافية، لابن مالك(ت٦٧٢هـ)،تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٠٢هـ

٣٥- الكتاب ،عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)،تحقيق : عبد السلام محمد هارون،الطبعة : الأولى الناشر : دار الجيل - بيروت - لبنان

٣٦- ا الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التآويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦ م

٣٧- معاني القرآن، للنحاس(ت: ٣٣٨هـ)،تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٩هـ،الناشر : جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

٣٨- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة

٤٠- المقتضب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد(ت:٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،١٣٨٦هـ.

٤١- مقتنيات الدرر ، مير سيد علي الحائري الطهراني (ت : ١٣٥٣هـ)،سنة الطبع : ١٣٣٧ ش المطبعة : الحيدري بطهران، الناشر : الشيخ محمد الآخوندي مدير دار الكتب الإسلامية

٤٢- الميزان في تفسير القرآن ، للعلاّمة السيد محمد حسين الطباطبائيّ ت(١٤١٢هـ) ، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧.

٤٣- النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون، دار الرسالة ،عمان

٤٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ(ت:٩١١هـ)،مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى،١٣٢٧هـ.

Reading in Elected Issues From Grammarians and Quran Book

By: Dr. Zuheir Mohammed Ali

Research Summary

The book "The grammarians and the Quran" by our Sheikh **Dr. Khalil Bounian Al-Hassoun** is one of the most important books dealing with the treatment of grammarians with the book of Allah and the miracle of his eternal prophet the Holy Quran, in particular what came out of it is inconsistent with those grammar and grammatical principles that settled in the minds of the grammarians after their interpretation of the words The book follows carefully the position of the grammarians on these issues and what they called the Holy Quran of the epithets are not worthy of his great position. This research aims to follow the issues of the book and re-read a number of texts mentioned by the grammarians, and clarify what they threw, and what they meant, In understanding those texts, or b The other readings that can be carried on it, and what is derived from them. It preserves the grammar and preserves the glorious Quran. Try to re-read the Qur'anic texts that appear to have come from the analogy of the grammarians, or come to the uncommon of their words, The difference between the Arabic texts (poetic or prose) and the Qur'anic text. The search also sought to stand up to those Qur'anic texts and follow the words of the exponents in them to reveal the secret of the rhetorical, the semantic joke, and the expressive affliction for which the Quran This miraculous use.